



مشروع مياه الأحكام إلى أين؟

د. سامية عبدالمجيد الأفري

تأسس مشروع مياه الأحكام في الستينيات، وأسسها أبناء الأحكام، وكانت الإدارات السابقة لهذا المشروع الحيوي والهام تديره بكفاءة واقتدار، وتوزع المياه إلى بيوت الأهالي بشكل عادل، فكانت مياه المشروع تصل للأهالي مرتين في الأسبوع.

أما حالياً فقد أهمل مشروع مياه الأحكام في ظل إدارته الجديدة إهمالاً شديداً، ووصلتني شكاوى عديدة عبر التلفزيون والنت من مواطنين يعانون من شحة المياه رغم أن المشروع أسسه الأهالي. وتتلخص شكوى الأهالي في أن إدارة المشروع لا تستجيب لمطالبهم حيث أن المياه لا تصل إلى بيوتهم إلا كل شهر أو شهرين مرة، وتصل ضعيفة للغاية خاصة الأهالي البسطاء الذين لا يمتلكون خزانات ضخمة كالمشايخ والوجهاء، علاوة على أن البيوت المرتفعة لا يصلها الماء بسبب ضعفه الشديد.

أما الشكوى الثانية فتؤكد بأن مياه مشروع الأحكام تذهب للمقاطرة، ولأصحاب القات رغم أن الأهالي البسطاء يدفعون شهرياً فواتير المياه دون أن يصلهم الماء، فالبعض من أصحاب النفوذ لديه خزانات أرضية لسرقة المياه ولا يعانون من أزمة المياه.

ويؤكد بعض الأهالي أن إدارة المشروع مهمل في إدارة المشروع والذي في طريقه إلى التوقف، ويدللون على ذلك بانابيب المياه المجاورة للمشروع والتي تنزف مياهها إلى الشارع دون أن يتم إصلاحها في حين لا يجد الأهالي قطرة الماء، فالغيل بعيد ويحتاج إلى نصف يوم للوصول إليه، وجلب الماء.

ويعلق أحد الأهالي قائلاً: وإذا وجد المسئولون عن المشروع أنبوبة لأحد الأهالي البسطاء مكسورة قامت قائمتهم، في حين لا يحاسبون أنفسهم.

أما الشكوى الأخيرة فتتركز في أن إدارة المشروع تكلف أناساً لا علاقة لهم بالمياه، وليسوا مهندسين أو فنيين بحيث يحافظون على هذا المشروع الحيوي، فلا توجد صيانة دورية للمشروع الهام، ولهذا فإن المكينه مثلاً تتعطل بسبب سوء الاستخدام، ويعجز المكلفون بإصلاحها مما يتسبب في انقطاع المياه لفترات طويلة عن أهالي الأحكام.

ويؤكد بعض الأهالي أن بعض مناطق الأحكام اشتكتوا بإدارة المشروع فتم عقابهم بقطع المياه عنهم نهائياً، فمن قدم شكوى ضد الإدارة يفصل عنه العداد ومن أمثلة ذلك أهالي منطقة (القذبة)، ومنطقة (المصلى) وغيرها.

فلا توجد أمانة أو عدالة في توزيع المياه على حد قول الأهالي، والمسئولين عن إدارة مشروع المياه لا يتجاوبوا مع الأهالي وشكواهم بل يتهربون منهم قدر الإمكان. ويتساءل أهالي الأحكام أين تذهب أموال المشروع، وأهالي الأحكام يعانون من الحرمان من المياه التي لم تصلهم منذ فترة تتجاوز الثلاثة أشهر.

ويستغرب الأهالي من أن بعض أعضاء المجلس المحلي والمسئولين عن المشروع مشغولين بالتحضير لترشيح أنفسهم في الانتخابات القادمة رغم أنهم ليسوا محل ثقة الأهالي، ويسعون فقط لتحقيق مصالحهم الشخصية الضيقة.

ويطالب أهالي الأحكام بإدارة جيدة للمشروع تنصفهم، وتكون قادرة على إدارة المشروع وتطويره، ويخشون أن ينتهي هذا المشروع الذي يمثل عصب الحياة. وأضم صوتي إلى أصوات أهالي الأحكام مطالبة من المجلس المحلي أن يقوم بدوره في هذا الجانب، وكذا المسئولين عن إدارة مشروع المياه.

فليس من المقبول أن يظل الأهالي يعانون من عدم توفر متطلبات الحياة الأساسية، ونحن في عصر التكنولوجيا وثورة الاتصالات والمعلومات. فإلى متى سيظل أهالي الأحكام يعانون، ومن سيسمع شكواهم؟

samiaagbary@hotmail.com

عنف المشهد السياسي وجنوح الخطاب الحزبي

أحمد علي جابر

بأي المصطلحات الدارجة في قواميس الديمقراطية نقرأ تشنج المشهد السياسي في اليمن وتمثل غليانه وبأي لغة نستطيع اقناع العالم بديمقراطيتنا الناشئة التي جنت إلى الخصومة والقطيعة الحادة، متوسلة أساليب واهنة عفا عليها الزمن فيها الكثير من المكيدات والشتائم والمناكفات للأخلاقية ..

هل نمارس حقنا المشروع في التعبير وحرية الرأي، ما هذا الخطاب التحريضي والتعبيري الذي أطلعتنا عليه وسائل الإعلام والصحافة الحزبية مؤخرًا، هل نحن فعلاً من أولاد النجباء حكام سبأ أو هل من أحفاد الأنصار الذين دعا لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أين الحكمة والإيمان التي تصدح بها ألسنتنا على مسامع الأمم.

هذه التساؤلات وغيرها فزت إلى ذهني حال مطالعتي لبعض الصحف المحلية التي أفسدت ذواتك القراء وملات الساحة الإعلامية بالصرخ والتعنيق فاقترفت بذلك إنمًا عظيمًا أخل برسالة الصحافة وأساء لسمعتها وقداستها عملها فمن هذه المنابر السوداء يقف العديد من أدعياء الحرية يتزلفون بحب الوطن ويذرفون عليه دموع التماسيح، وهم في الآن ذاته يدفعون بالوطن وأبنائه إلى نفق مظلم قد يعلم أوله ولكن يصعب التكهّن بما في آخره من مصائب وفتن.

القات شجرة بحجم الكارثة «15»

محمد عثمان طالب الجرادى

طبقاً لمصادر صحفية هناك خبراء يطالبون الحكومة اليمنية بتكثيف زراعة وإنتاج الفواكه والخضروات والمحاصيل التصديرية الأخرى خاصة في السهول والوديان الغربية والجنوبية والشرقية

وتستورد بأثمانها النقدية بالعملة الصعبة المحاصيل الغذائية وعلى رأسها محاصيل الحبوب والذات القمح من الخارج بدلاً من تكثيف زراعتها وإنتاجها في الداخل.

هذا بتقديرنا شيء جيد وسيكون أكثر جدوى أن تكثف بلادنا جهدها لزيادة وتنمية إنتاج المحاصيل التصديرية وأهمها الفواكه والخضروات والبن والعبّ والزبيب اليمني المشهور تكاد أن تقضي عليه شجرة القات الموبوءة واستخدام عائد هذه الصادرات لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدلاً من سدّاد أثمان القمح المستورد إلى ما لا نهاية وبدلاً من ذلك مواصلة التركيز ومضاعفة زراعة محاصيل الحبوب الغذائية في الداخل وتنمية وتطوير درجة الاعتماد الذاتي لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج الغذائي المحلي وتوفير لقمة العيش ورغيف الخبز للمواطنين من إنتاج بلادهم. هذا في إطار استراتيجية الأمن الغذائي كأحد أهدافها الرئيسية والحد تدريجياً من المخاطر المتفاقمة للأمن الغذائي المكشوف حالياً في بلادنا بدرجة مفرّعة. إن الكميات الهائلة من المياه والأراضي الزراعية الخصبة الشاسعة المخصصة حالياً لإنتاج واستهلاك شجرة القات الموبوءة في بلادنا على مدار العام. ينبغي أن توجه لإنتاج الغذاء وتوفيره لإطعام شعبيها من أرضه وجهده وعرقه الثمين وتستورد ما تعجز أرضها وشعبها عن إنتاجه، فالين كما هو معروف بلاد شاسعة ومترامية الأطراف متعددة المناخات والتضاريس الجغرافية، ينعكس ذلك على تعدد المحاصيل الزراعية القابلة للإنتاج المحلي في المواسم المختلفة وعلى رأسها محصول القمح لقابلية إنتاجه اقتصادياً على نطاق واسع في بلادنا، إلى جانب محاصيل الحبوب الأخرى التي تجود بإنتاجها التربة الزراعية اليمنية في مختلف الأرياف اليمنية في سهول ومدجات المرتفعات والهضاب الجبلية الشاسعة في كثير من الأودية وسهول المنخفضات الزراعية الواسعة.

لا شك أن المقومات والعناصر الأساسية للإنتاج الغذائي في بلادنا وهي الأرض والمياه ورأس المال والتنظيم والعمل المعززة بسياسية زراعية فعالة وتشكل المدخلات والمنطقات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي اليمني التي شرعت الدولة مشكورة بوضع خططها وتنفيذها حالياً وصولاً إلى تحقيق أهدافها الزراعية لإنتاج وتأمين وتوفير أكبر قدر من الغذاء للشعب محلياً. إن ما ذكرناه سلفاً لا يخرج عن إطار هذه الاستراتيجية الوطنية الحيوية الهامة بل يعزز مفهومها النظري والتطبيقي معاً حسب تقديراتنا.

من المعلوم أن هذه الاستراتيجية المرتبطة بزراعة وإنتاج الغذاء المحلي تعتبر خطة عامة للدولة أساسية أو مركزية طويلة المدى قد تستمر لمدة ١٠ إلى ٢٠ عاما تحدد أهدافها وإطارها العام منذ البداية. تسعى وتحرص على تحقيق هدف أو أهداف استراتيجية محددة خلال هذه الفترة يمكن أن تنقسم إلى خطط زمنية أو فرعية متتابعة تنفذ وتحقق كل منها جزءاً من الخطة العامة والهدف الغذائي الكلي للشعب بدرجة عالية من الدقة فإذا كان غداؤنا المستور يشكل نسبة ٩٠٪ من استهلاكنا واحتياجنا السنوية للغذاء وهي نسبة مرتفعة جداً

لاحتضان القوى الخارجة على الدستور والقانون يعد مثلبة عظيمة في حق تلك الأحزاب لأن تلك القوى الانفصالية والرجعية لا تقبل بالأخر ولن تتماهى في نسيج التعددية أو تدخل تحت عباءة هذا الوطن وتتدثر بدفته وخيارها واضح لا مرأ ولا جدل عليه كما أن مشروعها المفرغ أصلاً من الوطنية لا يلتقي مع ما نؤمن به ونناضل من أجله، وهذه القوى الخارجة تحمل كل ضغينة وحقد على كل ما هو جميل في اليمن ولهذا استعدت على الأمن والسلم الاجتماعي لتنفرد بسلوكلها الإجرامي وأفعالها الشنعاء التي ارهبت بها المواطنين وأقلقت سكينتهم وعملت على اقتيادهم رهائن لديها في المناطق التي تتواجد بها، بل وأجبرت البعض على أخذ السلاح ورفعته في وجه الدولة، أضف إلى ذلك أنها حرمت المواطنين وأبنائهم من الخدمات التي توفرها لهم السلطات المحلية في تعليم وصحة وغذاء إذ بغيبهم سقطت كل الألقعة وتلاشت مساحيق التجميل التي طالما كانت تحول دون النظر إلى حقيقة تلك الوجوه المشبوهة ومن الغرابة أن تتباين هذه القوى في رؤاها وتختلف إيديولوجياتها ومراجعها إلا أنها تتخندق في نطاق واحد وتصطف على مسرح واحد ليس له من عنوان إلا الجريمة والعمالة والخيانة هذا وإن تعددت مسمياتها فلها ذات المضمون والذي يعني التمزق والتشطير والفضوى الشاملة على النموذج الصومالي، هذه أمية إبليس وحلمه في الجنة لذا فلا غرابة أن تتماهى أجندة الانفصاليين مع ما ينظر له المتطرفون الإماميون حاملو لواء التكفير في هذا العصر وما ينشده المتطرفون دعاة الرجعية

والذهبية والسلالية وهكذا دينهم ودينتهم مع أقرانهم من مخلفات الشمولية وعصر السلاطين فعلاهم تمدون إليهم أيديكم، وأيادهم ملوثة بدماء الأبرياء والشرفاء من رجالات القوات المسلحة والأمن وأين تلك القيم التي عهدناها في أديباتكم لماذا هذه الإنتقائية والدعوات الجهوية والمناطقية التي تزكم الأنوف، ولم أفرغت خطابكم من الوطنية ليس حب الوطن من الإيمان ... لتنف بوعي المسؤولية تجاه هذا الوطن ولندرك حجم المخاطر التي تلهه وليكن رهاننا على بنائه والحفاظة على وحدته ورعاية مصالحه وليع اولئك النفر الذين ينعمون في القوات الفضائية أنه ما من حزب أو جماعة له حق الوصاية على هذا الشعب وبما أن الانتخابات على الأبواب فإن القوى التي تحاول إرجاء هذا الاستحقاق أو تعطيله أو تأجيله ستمنى بالهزيمة ولن يكون لها موضع يد أو قدم على الساحة السياسية، بل ستجلس على كراسي البلاء في انتظار دورة جديدة ومن راهن على الشارع سيلقى نفسه مرمياً على الشارع، وعلى قول المثل الشعبي (من طلب الجن ركضوه) (والحجر من القاع والدم من رأس القبيلي) والأمر كذلك منوط بالخبذة الفاعلة والمتفقة في الوطن للاضطلاع بدورها المسؤول وتنوير وعي الناس ومخاطبة الجمهور وإشعاره بما يدور في كواليس الأحزاب من محاولات أئمة لابتزاز حقوقه المكفولة في الدستور والفقن نفسه والعمل على الحد من التجاذبات السياسية التي أوصلتنا للوحل فلا مكان للحياة أمام استحقاق الشعب ومن ليس معنا يوم السابع والعشرين من ابريل فهو ضئنا.

للعقل قوة .. ولا عقل للقوة!!



توفيق الشوايع

على الرغم من الضخامة المهولة للديناصور الذي فاق بها كل كائنات الأرض، إلا أنه انقرض ولم يعد له غير (آثار) نادرة هنا وهناك..

وقد أجمع علماء الإحاثة والجيولوجيا والتاريخ والآثار، على أن القدرات الذهنية للديناصور كانت ضئيلة ومحدودة للغاية، وعلى العكس تماما من قدرته البدنية الهائلة .. وهذا ما أودى به أثناء حقبة تاريخية سحيقة بسرعة قياسية..

وعلى الرغم من إدراكنا أن قوة البطش زائلة زوال الديناصورات، إلا أن مشاهد البطش واستخدام القوة والفيوتو مائلة في حياتنا العربية على نحو مخيف .. على الرغم من إدراكنا الجمعي أنها لغة الفاشل والعاجز .. ويأتي مشهد العنف اليمني في طليعة مشاهد أفلام الأكتشن العربية وأشدها دموية ووحشية – بحسب إحصائيات قراتها على الشاشة العنكبوتية –

وتأتي أفدح المشاهد المأساوية في مجتمعنا اليمني ذلك البطش الهجعي والتعنيف الجائر في حق النساء والأطفال وهما الشريحتان الأشد وقوعاً تحت وطأة القوة وازرق الضرب والاعتداء ولم يشفع لهما أنهما أضعف وأرق مخلوقات الله.

وفي تقرير صادر عن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، كشف عن وجود ٢٣٢ حالة عنف تم رصدها ضد النساء والأطفال في اليمن خلال ثمانية شهور من العام الماضي وبحسب المكان فقد تصدرت محافظة إب الإحصائية بمعدل ٢١٪ تلتها محافظتا صنعاء والحديدة بمعدل ١٨٪ وبقية النسب تتوزع على باقي المحافظات .. وأشار التقرير إلى أن أشكال العنف تنوعت بين اغتصاب وضرب وتحرش وسخط وقتل وتعنيف لفظي وحجز حرية وسلب ممتلكات وتعذيب وسرقة وفقدان ماوى وأخطاء طبية. وتزداد الحسرة أكثر عندما يشير التقرير إلى أن مكان العنف ضد النساء والأطفال يتركز في المدن الحضرية والجنات من شريحة المثقفين والأكاديميين.!!

أضف إلى المسامة – أيضاً- ما يتعرض له طلاب المدارس –وخصوصا طلاب المرحلة الابتدائية – من تعنيف لفظي وجسدي يتمثل في الضرب المبرح من قبل عدد واسع من المدرسين الذين يغطون فشلهم من قيامهم بواجباتهم التربوية والتعليمية باستخدام القوة والعصا والتي تستمر عواقبها الوخيمة طوال العمر.

واتذكر أنني ما كرهت في حياتي شيئاً قط بقدر ما كرهت ذلك المدرس الذي كان يظل علينا كل صباح بوجه عابس كعقليته المتكلسة، ممتشقا بزهو مقبوت عصا غليظة يهوي بها على أجسادنا النحيلة دونما ذرة رحمة .. أو وازع من دين .. ومعه .. كرهت اللغة الإنجليزية التي كان يدرسها أشد من كرهه لإسرائيل، بعكس استاذ آخر حبب إلينا اللغة العربية فصرنا نحفظ النصوص الأدبية بسهولة ويسر ونرددها طربا كترانيم تهويج الأشجان .. بل وظللنا طوال فترة المراحل الدراسية نطالب بهذا الأستاذ وهو الوحيد – أيضاً – الذي ظلت دروسه محفورة في جدار الذاكرة كتقش فينقي نفيس..

إن جبروت العقل هو المؤهل دائما للبقاء .. أما جبروت البطش .. فألى زوال دائما.

tawfiq 428@gmail.com

